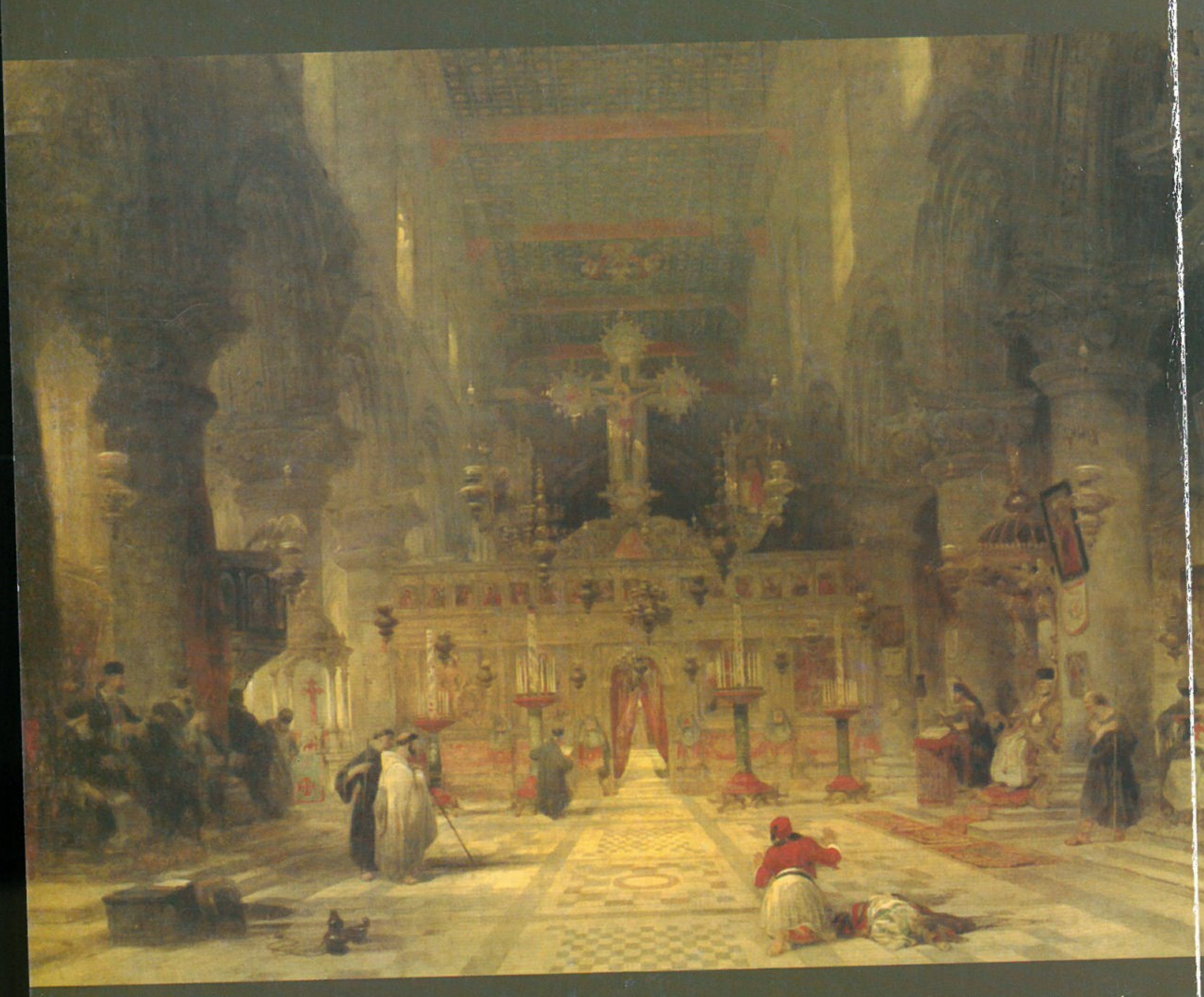
تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

السنة الثلاثون - المجلد ٣٤ - العدد ٢٤٧ - أيلول - تشرين الأول ٢٠١٠م الموافق رمضان - شوال ١٤٣١هـ



- طرابلس الشام وبيت المقدس
- الأصول العربية للخرائط الأوروبية
- القدس مفتاح السلام في الشرق الاوسط

التشريعات السكانية في العالم

دراسة تحليلية سوسيوديموغرافية

فراس عباس فاضل البياتي❖

المقدمة

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديموغرافية في وقتها الحاضر أو في المستقبل، وتشمل هذه السياسات مجموعة إجراءات والمخططات والبرامج تستهدف التأثير في التغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من حيث النوعية والكمية وذلك بما يتلائم وحاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية سكانه، فالسياسة السكانية لا تقتصر على معالجة أو الحد من مشكلة الزيادة السكانية (النمو السكاني) فحسب إنما تشمل أيضا برامج لتنشيط النمو السكاني في بعض المجتمعات وتنظيم حركة وتوزيع السكان فيها كما تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم وتضييق الهوة الحضارية بين الأرياف والمدن وكل ما يتعلق بالسلوك الديمقوغرافي بشكل عام.

(❖) مدرس الديموغرافية الاجتماعية، قسم علم الاجتماع / كلية الآداب، جامعة الموصل /العراق

الفصل الأول :الإطار النظري والمنهجي للبحث.

المبحث الأول : الموضوع والمنهجية .

موضوع البحث

من المشكلات الدقيقة التي تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم مشكلة اتجاهات السكان مستقبلاً وقدرة المجتمعات على تنظيمها، وبرغم أن مثل هذه المسألة من الموضوعات القديمة التي ما زالت موضوع نقاش فإنها قد اكتسبت أهمية خاصة لأربعة أسباب على الأقل، السبب الأول هو نمو السكان المتزايد بحيث قد يصل حجم السكان (٦) ملايين نسمة ١٩٩٩، و (١١٢٠٠) مليون نسمة بعد الألفية الثانية بخمسين عاما، أما السبب الثاني فهو تشابك العلاقات بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادي والإجتماعي، ويختص السبب الثالث ببعض الأسئلة الأساسية التي تثار حول بعض الاهتمامات السياسات السكانية ومدى فاعليتها، ويتعلق السبب الرابع تلك المشكلة الهامة، التي، وإن كانت مشكلة قومية أيضا عالمية بالطبيعة ومن سوء الحظ ان المعلومات والبيانات المتاحة عن كل العوامل المرتبطة بهذه المشكلة تعتبر محدودة مما يجعل الأساس العلمي لكل من المناقشة الفنية وصنع السياسة أساسا مهزوزاً، ومع ذلك فإن المشكلة من الأهمية والإلحاح بحيث تحتاج إلى تبصر وقرارات وسياسة قبل أن تتاح التحليلات التي تعد ضرورية في نظر أي متخصص مدقق، فنحن في موقف غريب حيث لا تستطيع عملية صنع السياسة ان تنتظر إلى حين توافر الأدلة اللازمة ولهذا ينبغي أن نعتمد على أفضل المعارف المتاحة باستمرار مع تكميلها بالإيحاء والبصيرة ابتغاء بدء التغييرات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسينات جذرية.

أهداف البحث

لكل بحث أهداف يسعى الى تحقيقها وأهداف بحثنا هي :

١- الكشف عن مفهوم السياسة السكانية، والأسباب المؤدية إلى تشريعها.
٢- بيان انواع السياسات السكانية في العالم.
٣- بيان ابعاد السياسات السكانية على النمو السكاني في المجتمع العالمي .

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في دراسة موضوع مهم من الموضوعات الديموغرافية التي تعده بعض الدول حلا من الحلول المناسبة للحد من مشكلات الزيادة السكانية، فضلاً عن أنها ورقة علمية تغني المكتبات العربية في الجانب الديموغرافي.

منهجية الدراسة

لا تخلو البحوث الإنسانية والأجتماعية من منهج يعتمده الباحث لبلوغ أهداف بحثه بشكل علمي دقيق، وبما أن بحثنا من البحوث الاجتماعية الوصفية التحليلية التي تحتاج إلى أكثر من منهج لبلوغ أهدافه، اعتمد الباحث (المنهج التاريخي، والمنهج التلحليلي) في استقاء البيانات المرجوة من أجل الوصول إلى أدق النتائج العلمية.

هيكلية البحث

تضمن البحث الى جانب المقدمة ثلاثة فصول: الفصل الأول (الإطار النظري والمنهجي للبحث)، المبحث الأول\ الموضوع والمنهجية. تضمن (موضوع البحث، أهداف البحث، وأهمية البحث، ومنهجية البحث، وهيكلية البحث). أما المبحث الثاني\ واقع التشريعات السكانية في وأنواعها.تضمن (تشريعات مشجعة للإنجاب، وتشريعات معارضة للإنجاب)، أما الفصل الثاني (نية السياسات السكانية واتجاهات النمو السكاني العالمي). تضمن (النمو السكاني وتحقيق التوازن الخدمي).و(تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

الفصل الثالث (أبعاد فاعلية التشريعات السكانية والتحديات التي تواجهها) تضمن أبعاد السياسات السكانية في معدلات الوفيات، وأبعاد السياسات السكانية في معدلات المواليد، وأبعاد السياسات السكانية في معدلات النمو السكاني. واخيرا التحديات التي تواجهها التشريعات السكانية.

المبحث الثاني: واقع التشريعات السكانية وأنواعها

كانت القضايا السكانية مثار اهتمام الكتاب ورجال السياسة منذ أقدم العصور فقد اظهر عدد كبير منهم اهتماما بدراسة الظواهر السكانية (قلة،ونمو) وأثرها في المؤسسات الاجتماعية ورفاهية الجنس البشري ورغم ذلك لم تكن معالجاتهم لها إلا معالجات ذات سمة سطحية تنقصها الدقة والتخطيط، إن بلوغ المجتمع معدلات خاصة من نمو السكان قد يكون سببا في تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذا تدخلت الحكومات في مراحل مختلفة من القرن العشرين في محاولة لتنظيم ديناميةِ نمو السكان بشكل ذو خاصية تخطيطية[1].

إذ قامت العديد من الحكومات سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة بتشريع مجموعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى الحد من (حرية) الأفراد والجماعات في مجال السلوك السكاني، إلا أن هذه الحرية هي ليست مطلقة بل مقيدة تقررها مجموعة من العوامل تحدد طبيعتها وتقرر أثارها وبذلك يصبح السلوك السكاني للأفراد والجماعات خاضعا في نهاية الأمر إلى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحيث يمكن القول بوجود علاقة عكسية ثابتة بين التطور النوعي والكمي وبما يشكل قانوناً موضوعيا[2]، ولأن السياسات التي تتصدى للقضايا السكانية تمس جانبا حساسا في حياة البشر ك(الجنسية، والحمل، والعلاقات الأسرية) ولقد كان السعي للوصول إلى إجماع دولي حول السياسات السكانية عملية مثيرة للجدل واتصفت سنوات بداية التسعينات بخروج عن المألوف حول كيفية قيام الحكومات بمحاولة التأثير في حجم ورفاه المجتمعات التي تحكمها والخروج بإجماع منقطع النظير من قبل الحكومات الوطنية حول السياسة السكانية، إن هذه النظرية الجديدة قد حولت تركز السياسات السكانية بعيداً عن إبطاء عملية النمو السكاني إلى تحسين حياة الأفراد وخاصة النساء ولا تزال تلك السياسات التي تمخضت عن ذلك الإجماع في تطور مستمر[3]، رغم هذا التطور فلقد فشلت محاولات كثيرة

سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة على حد سواء في مجال التأثير في هذه العلاقة بجميع جوانبها لحساسية الموضوع وتشعب ارتباطاته في حياة السكان بكافة مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يختلف مفهوم التشريعات السكانية باختلاف المفاهيم الديموغرافية فتعرف التشريعات السكانية أو (السياسة السكانية) بمعناها الواسع على أنها تشمل كل الجهود المبذولة من قبل الحكومات لتنظيم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعكس آثارها على السكان والعملية الديموغرافية. أما في مفهومها الضيق فتعرف على أنها مقتصرة على الجهود المبذولة للتأثير على حجم وتركيب وتوزيع السكان أو الخصائص السكانية فحسب[٤]، وعرف (بيرسون Berenson) السياسات السكانية بأنها (تلك السياسات الواضحة التي تتبناها الحكومات من أجل افتراضاتها النتائج الأولية الديموغرافية)[٥].

وينظر بعض الكتاب، من ناحية أخرى، إلى الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على مسارات السكان على أنها جزء من السياسة السكانية وبموجب هذا المنظور لا تقتصر السياسة السكانية على العوامل المؤثرة على العمليات السكانية بصورة مباشرة فحسب وانما تشمل كافة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والصحية سيما العوامل التي تلعب دورا غير مباشر في التأثير على الخصائص والعمليات السكانية ويشير البعض منهم بأن أهداف السياسات السكانية تضم سياسات اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية[٦].

يعني ذلك أن السياسة السكانية تعد مكونا مهما من مكونات السياسات الاجتماعية- والاقتصادية في أي بلد كان ومن ثم لا يمكن الحديث ورسم خطط تنموية ناجحة دون وجود لمثل هذه السياسات، والسياسات السكانية على مستوى الدولي يعود تاريخها إلى خطة العمل حول سكان العالم التي اقرها مؤتمر السكان العالمي الأول الذي انعقد في (بوخارست-رومانيا) في عام ١٩٧٤، واستمرت مؤتمرات السكان والتنمية العالمية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في التأكيد عليها سيما في مؤتمر (مكسيكو) عام ١٩٨٤ ومن ثم آخرها في القاهرة عام ١٩٩٤، وفي اطارها حددت السياسات السكانية التي تسنها الكثير من دول العالم على أنها تشمل كل السياسات والبرامج بما فيها (الاجتماعية والاقتصادية والصحية) المتعلقة بالمتغيرات السكانية الرئيسية وهي على النحو التالي: الخصوبة (الإنجاب) - والوفيات- والهجرة بأنواعها[٧].أدت العولمة وعدم الاستقرار الاقتصادي وسوء الحكم والحرب إلى تفاقم الاضطرابات الأمنية وحركة السكان، وأعاقت بلوغ حقوق أساسية للبقاء وحرية الفكر والرقي الفكري، وحاليا يعيش (٢٢٪) من سكان العالم على اقل من دولار واحد في اليوم، و(٢٥٪) على دولارين إلى (٥) دولارات في اليوم، وإضافة إلى ذلك يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بمعايير السكان ونموه والصحة الإنجابية ومنها ارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع الاعتلال بالوفاة، وقلة استخدام وسائل منع الحمل، وارتفاع معدلات الإعالة، وكبر حجم الأسرة وانخفاض معدلات التعليم، وكثرة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المجتمعات[٨].

هناك اختلاف مشهود وواضح المعالم والأهداف بين التشريعات السكانية وذلك

نتيجة اختلاف ظروف المجتمعات من النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية) وهنالك نموذجين من التشريعات والسياسات السكانية وهي على النحو التالي:

أولا - تشريعات مشجعة للإنجاب .

ثانيا - تشريعات معارضة للإنجاب.

وأدناه تفصيلا موجزاً لهذه التشريعات.

أولا :- تشريعات مشجعة للإنجاب.

كانت التشريعات السكانية التي تحاول التأثير في الخصوبة منذ مدة طويلة وحتى وقتنا الحاضر معظمها من النوع الذي يشجع زيادة النسل (Pronatalist) إذ يعتبر (قانون حمورابي) الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بابل هو أول محاولة تشريعية تهدف إلى زيادة الخصوبة، وصدرت أيضاً تشريعات في روما تهدف لتحقيق سياسات زيادة النسل وذلك في عهد القيصر (اوغسطيس) بين القرنين (١٨-١٩) قبل الميلاد تضمنت بنودا متباينة متعلقة بتشجيع الزواج وزيادة النسل، غير أن هذه التشريعات لم يكن هدفها تشجيع النسل بين السكان عموما وإنما اقتصرت على الطبقة الارستقراطية فحسب[٩].

وشجعت الأديان السماوية كـ(الإسلامية، والمسيحية، واليهودية) على زيادة الأنجاب، فسمح الإسلام بتعدد الزوجات فحق الزواج بأربعة نساء كما جاء في قوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت إيمانكم ذلك أدنى ألا تعدلوا) (سورة النساء\الآية ٣). من جانب آخر حرم الإسلام قتل الأطفال ووأد البنات، أما في الديانة المسيحية فأصدرت الكنيسة تشريعات مشجعة للإنجاب إذ سنت تشريعات حرمت أي تدخل صناعي في الحد من العملية الإنجابية أوعرقلة إنجاب الأطفال واعتبرته يتعارض مع الدين، أما الديانة اليهودية فأصدرت تشريعات على زيادة الإنجاب وتشجيع النسل فيعد مفهوم (تناسلوا أو تكاثروا) في الكتاب القديم مؤشرا على زيادة الإنجاب وتشجيع الانسال[١٠].

ومن ثم أخذت الدول تسن تشريعات وسياسات مشجعة للأنسال وفقا لظروفها (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) هذه التشريعات فاقت على إستراتيجيين أساسيين هما:

١- وضع قيود تبعد الزوجين من الوصول إلى استعمال أساليب وطرق منع الحمل أو الحد من العملية الإنجابية.

٢- محاولة اكثر ايجابية في المواقف المؤثرة في العملية الإنجابية وذلك من خلال تنظيم الحوافز المالية لخلق مناخ أخلاقي يتقبل قيام الأسرة الكبيرة[١١].

ويعد العراق من بين الدول التي سنت هذا النوع من التشريعات السكانية (سياسة تشجيع الأنسال) سيما في فترة الثمانينات من هذا القرن بغية بناء قوة قتالية للدفاع عن سيادته وتعويض عدد الشهداء في الحرب إنذاك، وتشير الإحصائيات السكانية على ارتفاع النمو السكاني ومعدلات الزيادة الطبيعة السنوية في العراق في الفترة المذكورة أعلاه بنسبة (٤,٣٪) نتيجة الفرق الناتج عن ارتفاع معدل المواليد الخام إلى (٤٤,٩) بالإلف عام (١٩٨٠-١٩٨٥)[١٢].

إلا أن هذه السياسة لم تدم في فترة التسعينات وحدث الانقلاب السكاني على هذه التشريعات والسياسات ولأسباب عديدة أهما (تدهور الأوضاع الأقتصادية للمجتمع

العراقي بسبب حرب الخليج ومن ثم الحصار الاقتصادي عام (١٩٩٠) الذي أدى إلى ارتفاع مستويات التضخم الاقتصادي وانخفاض سعر الدينار العراقي مما جعل من قيمة المكافأة التي تمنح للزوجين تشجيعا للعملية الإنجابية لا تساوي مقدار (١٠ سنتات) من قيمة الدولار، فضلا عن التدهور الصحي وانهيار المؤسسات الصحية والخدمية وشحّة المستلزمات الصحية ك(شحة الدواء والأجهزة الطبية، وانتشار الأمراض وظهور تشوهات الولادة ونقص الخدمات الصحية والرعاية الصحية للمرأة الحامل) جعلت من الأسرة العراقية خائفة من الانسال والولادة الجديدة مما جعلت من الأسرة العراقية تتجه نحو استخدام وسائل ضبط النسل(١٣)، وأجبر الحكومة على أن تقر رسميا تنظيم الأسرة إذ قامت وزارة الصحة العراقية بتأسيس جمعية تنظيم الأسرة في بغداد وفي مراكز المحافظات العراقية في عام ١٩٩٤ تسهيلا منها للأسرة العراقية في تنظيم نسلها بشكل صحيح من النواحي الطبية والصحية(١٤).

ثانيا:- تشريعات معارضة للإنجاب .

يعد القانون الذي صدر في (ورتيمبرج) في المانيا عام(١٧١٢) الذي حرم الزواج إلا في حالة القدرة على تكوين أسرة وإعالتها أول التشريعات السكانية التي تحد ولا تشجع على زيادة العلمية الإنجابية في المجتمع وكانت اليابان هي أول الدول التي أخذت بسياسة عدم تشجيع الانسال في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لظروف ألمت بها(١٥)، ولقد تبنت الحكومة الهندية بداية عام (١٨٥٢) سياسة قومية لتنظيم النسل، وتزايد الإنفاق عليها مع بداية الخطة الخمسية الثالثة في الهند والتي بدأت عام ١٩٦١ ومنذ حوالي خمسين عاما أصبحت الهند الدولة الأولى في عالم الدول النامية التي شرعت سياسات تنظيم الأسرة وضبط الأنسال لإبطاء عملية النمو السكاني فيها، وخلال فترة الستينات وحتى السبعينات كانت إدارة البرنامج الهندي تسير وفقا لأهداف تحددها الحكومة الهندية فالسياسة السكانية القومية للهند للعام(٢٠٠٠) تدعو إلى خفض متوسط حجم الأسرة إلى (٢,١) طفل للزوجين بحلول عام (٢٠١٠) من (٣,٢) طفل عام ١٩٩٩ الأمر الذي يتطلب انخفاضا سريعا في معدل المواليد(١٦).

في حين تقدم السياسة القومية للسكان في الصين مثالا فريدا عن التضارب بين أهداف المجتمع والحقوق الفردية ويسجل لهذه السياسة القومية التي بدأت عام ١٩٧٩، دورها في إبطاء النمو السكاني في أكثر بلدان العالم سكانا على المعمورة والتي يبلغ عدد سكانها حوالى (١,٥) مليار نسمة، إلا أن للسياسة الصينية سمعة سيئة بالنسبة لتقييدها لحقوق الأفراد ووسائل تطبيقها المشددة ولقد أشارت التقارير عن الاجهاضات الإجبارية وغيرها من الممارسات السكانية الحالية في الصين إلى السماح للأزواج في المناطق الحضرية بطفل واحد وبطفلين إن كان الزوجان وحيدين، وتسمح للزوجين من سكان المناطق الريفية بطفلين إن كان طفلها بنتا وتطبق هذه القيود بصورة غير متماثلة في أرجاء الصين ويتم التهرب منها مما يجعل تطبيقها موضوعا سياسيا رئيسيا(١٧).

قد نشك في أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يقترن بانخفاض معدل المواليد، وظهور العائلات صغيرة العدد كعرف شائع.

هذا هو النمط الذي كان ملحوظا بوضوح، في أوروبا وأمريكا الشمالية عندما مروا بمرحلة التصنيع، ولكن هذه التجربة تكررت في أجزاء كثيرة من العالم. أكثر من ذلك، تشير الدراسات إلى أن المناطق التي تتلكأ في التنمية الاجتماعية، والتعليم، وحقوق المرأة، وغيرها، لديها أعلى معدلات مواليد. حيث توجد زيادات في مستوى المعيشة، وفي حقوق المرأة، وفي التعليم والصحة، تنخفض معدلات المواليد بدورها. والناس أكثر احساسا بالأمان ولا ينجبون كنوع من التأمين ضد الشيخوخة، وزيادة الأيدي العاملة المتاحة في الأسرة، وكاحتياطي يحمي ضد احتمال موت احد الأطفال، وفي بلد تلو الأخر، هبطت معدلات المواليد عن طريق تعليم إناث أكثر، خفض معدل الوفيات، التوسع في الوسائل الاقتصادية والأمان، ومناقشة أكبر من الجمهور اطريق المعيشة. لماذا لا يقود هذا الإدراك إلى خلاصة انه بينما تهذب التنمية الاجتماعية في النهاية من النموالسكاني، وبينما هي من ناحية أخرى أفضل من القسر حيث إن التنمية الاجتماعية في ذاتها صحيحة ايجابيا، وحيث القسر والإرغام سلبي، فإن اقتفاء اثر التنمية الاجتماعية هو الطريقة لتهذيب معدلات النمو السكاني!؟ المنطق هو، أن تعمل التنمية بشكل يعتمد عليه على استقرار السكان لو أعطيت قدرا كافيا من الوقت، قد لا يتاح، هذا الوقت الكافي. بكلمات أخرى، هؤلاء المهتمون بالنمو السكاني يمكنهم وهذا ما يفعلونه التحجج بأنه بينما من الألطف الانتظار حتى تخفض التنمية من معدلات النمو السكاني، فإننا لا نملك رفاهية الانتظار. الاحتجاج للخفض ملح جدا. أيضا، معدل الوفيات يقل غالبا بسرعة مع انتشار الرعاية الصحية المتوافرة، والصرف الصحي الأفضل، وتحسين التغذية، بينما تقل معدلات النمو بشكل أكثر بطئا. زيادة اكبر في السكان قد تحدث في هذه الأثناء، قبل أن يصبح هبوط المواليد هو السائد، وقبل أن تصبح كذلك معدلات النمو السكاني، كما تؤكد لنا كل الشواهد التاريخية.

لقد قدمنا توا شهادة، وهناك المزيد مما هو متاح، على أن الحالة السكانية ليست بالمرة في الواقع هي الأزمة التي يدعيها البعض. ولكن، على الرغم من ذلك، دعنا نتدبر هل، حتى لو كانت الحالة هكذا، منطق الخفض التعسفي لمعدل النمو هو أمر اضطراري، حجتهم في النقاش تشير بشكل ثابت إلى الصين كقصة نجاح للوسائل القسرية في خفض معدل النمو، مما يستدعي نقل تطبيقها إلى أماكن أخرى. وبما أن الصرخات التي تدعو لعمل أي شيء غير وضع وتنفيذ خطة تنموية لا تملك محتوى بدون أهداف برنامجية واقعية، وان النموذج الصيني لتنظيم حجم الأسرة بالقانون بالإضافة إلى منح حوافز اقتصادية لعدم الإنجاب وعقوبات على الإنجاب كل ذلك أمر يشير إلى الطريقة البرنامجية.

ويقف الآن المعدل العام للخصوبة في الصين (الذي يعكس عدد الأطفال المولودين لكل امرأة) عند مستوى الإحلال بالغا ٢,٠، مقارنة بالهند ٣,٦، والمتوسط شديد الوطأة للدول منخفضة الدخل ٤,٩ من غير الهند والصين. وهذا يعني بالرغم من أن الطريقة الصينية باستخدام القانون لقصر حجم الأسرة في طفل واحد فقط قد سببت خسارة كبيرة لحرية المرأة الإنجابية، فإنها حفزت سلطة الدولة على حساب حرية الفرد بشكل أكثر عمومية، وأدت إلى ارتفاع كبير في وفيات

الأطفال الرضع حيث يقترف الآباء جريمة وأد الإناث لمحاولة إنجاب الولد في مرة أخرى، وبكل الآثار المصاحبة بدون شك لهذا النوع من السلوك، على الضحية والجناة،على الأقل قد انخفض معدل النمو السكاني، بفوائده الإيجابية التي تفوق الخسائر التي تحدث من جراء هذه الأساليب الشرسة المختارة لتقليل الولادات. فالجانب الديموغرافي في المناظرة لا يظهر حتى متماسكا كما يبدو لأول وهلة، بغض النظر عما يشعره المرء إزاء تقديرها للتكاليف والمكاسب النسبية. مع الوضع في الاعتبار أن الصين لديها مستويات عالية من الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم الأساسي، ومشاركة المرأة في العمل، الخ، قبل القفز على نتائج حول أسباب المعدلات المتناقصة للنمو السكاني فيها، نحتاج أن نسأل عن مقدار الانخفاض في هذه المعدلات بسبب الإجبار، في مواجهة ما حدث بشكل ما، بسبب هذه المكاسب الاجتماعية الأخرى.

لا نستطيع معرفة إجابة هذا السؤال على نحو أكيد، ولكننا نستطيع النظر في بعض البيانات ذات الصلة. على سبيل المثال، هل الدول التي تقترب كثيراً من معدلات الصين في توقع الحياة بعد الميلاد،ومحو أمية المرأة، ونسبة المرأة في قوة العمل، لديها معدل خصوبة أعلى من الصين؟ يتضح أن الثلاث بلاد التي تتخذ هذه الصورة قريبة جداً من المعدل الصيني (للخصوبة): جامايكا (٢,٧)، وتايلاند (٢,٢)، والسويد (٢,١). ولكنه يتضح أن هناك مقارنة يمكن إجراؤها لتوضيح الأمور أكثر من ذلك. تعداد السكان في ولاية كيرالا في الهند يبلغ ٢٩ مليون نسمة، أكثر من تعدادهم في بلاد كثيرة جدا، بما فيها كندا. في هذه الولاية، مثل الصين وعلى العكس من باقي الهند، مستويات عالية من التعليم الأساسي، والرعاية الصحية، ونسبة إناث في قوة العمل، وغيره. معدل الخصوبة في كيرالا هو ١,٨ (دون أي سياسات تعسفية) مقارنة بالمعدل الصيني ٢,٠ (بأعنف سياسات قسرية اتخذت حتى الآن في أي مكان في العالم). تعليم الإناث في كيرالا بلغ معدلاً قدره ٨٦٪، حيث بلغ نفس المعدل في الصين ٦٨٪. وعلى نفس المنوال معدل توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد أطول في كيرالا منه في الصين ٧١ عاما للرجال وفي الصين ٦٧ عاماً، وللنساء ٧٤ عاما وفي الصين ٧١ عاماً يبدو أن كيرالا بالنسبة للصين بتنظيم الأسرة الإجباري فيها هي الصين الافتراضية بدون ممارسات تعسفية ولكن يبقى مع تقدم اجتماعي اكبر للصين الحالية بسياساتها التعسفية. بغض النظر عن النسبة التي ساهمت بها القوانين ضد الإنجاب في الصين لخفض معدل النمو السكاني، فضلاً عن المكاسب الاجتماعية الحقيقية في الصين، كانت المكاسب الاجتماعية الأكبر إلى حدّ ما في كيرالا ذات فعالية مساوية، وواقعيا، أكثر فعالية في خفض معدلات النمو السكاني .

ولكن هل الوقت المطلوب لخفض معدلات المواليد اقصر في النموذج الصيني منه في ظروف ما قد نسميه نموذج كيرالا؟ فمعدل الخصوبة في كيرالا هبط من ٣,٥ عام ١٩٧٩ إلى ١,٨ في عام ١٩٩١، بينما انخفض في الصين من ٢.٨ إلى ٢ خلال نفس الفترة. الأرقام، للمرة الثانية، تشير بعيدا عن أي مسوغ مهما كان لصالح السيطرة الإجبارية على النمو السكاني بدلا من، أو لإلحاق الضرر، بالبرامج التي تستهدف التنمية الاجتماعية.

الفصل الثاني: نية السياسات السكانية واتجاهات النمو السكاني العالمي.

تختلف السياسة السكانية من دولة إلى أخرى تبعا لفلسفة النظام وموقفه المبدئي من المسألة السكانية ووجهة نظرة الحكومة من المواقف السكانية والغرض منها ويمكن حصر أهم المؤثرات من وجهة نظرنا بموقفين وهما:_

الموقف الأول: النمو السكاني وتحقيق التوازن الخدمي.

تشير المؤشرات الإحصائية إلى زيادة سكانية لافتة للنظر في العالم وهذه الحالة بدأت تأخذ أبعاد الأزمة إذ إن عدد السكان أعلى من اللازم بطريقة غير مناسبة ومستوى المعيشة في مناطق كثيرة من العالم وهذا أدى إلى ظهور مشاكل كـ(الفقر، والتدهور البيئي، ومشاكل اجتماعية مختلفة)[18]. وهذا بدا معروفا لدى الجميع إن هناك أعدادا كبيرة جداً من السكان في العالم وسواء كنا نعيش في أي بقعة من الأرض نلاحظ الاكتظاظ السكاني وارتفاع الكثافة السكانية، والتردي المناخي، والاختناق المروري، فقد حذرت الأمم المتحدة من ان الكثير من دول العالم ما برحت تزداد ازدحاماً بشكل مزر وفي المؤتمر السكاني المنعقد بلندن عام ٢٠٠٢ ألقى صندوق الأمم المتحدة بثقلة بتقرير كئيب جاء فيه(إن سكان دول العالم الأكثر فقرا والبالغ عددها (٥٠) دولة سيتضاعف عدد سكانها بحلول عام ٢٠٥٠ إلى(٧,١) بليون فرد)، وهذا يعكس ظهور مصطلح (الانفجار السكاني) الذي يرعب الحكومات[19].

بالتأكيد يوجد الكثير من السكان على كوكبنا وتتزايد الأعداد طول الوقت وكما أورد (إماراتياسن) مؤخرا في مقاله الصادر في صحيفة (نيويورك تايمز ريفيو) بعنوان السكان: الوهم والحقيقة اخذ سكان العالم ملايين السنين ليصلوا بعددهم إلى البليون الأول- ثم قضوا (١٢٣) سنة ليبلغوا البليون الثاني، وهكذا (٣٣) سنة للبليون الثالث، و(١٤) سنة للبليون الرابع، و(١٣) للبليون الخامس، ويأتي البليون السادس طبقا لواحد من إعلانات الأمم المتحدة بعد (١١) سنة أخرى[20]، ولعل تحقيق التوازن بين عداد السكان المتزايد في المجتمعات وبين ما هو متاح من وسائل العيش يقف في مقدمة المؤثرات الدافعة إلى رسم وتخطيط وإقرار سياسات سكانية واقتراح التوصيات في صورة إجراءات تتخذها الحكومات لتوجيه الظواهر السكانية ومقدرات المجتمع المتاحة وتحقيق العدالة الإجتماعية للمجتمع وسكانها ومطابقة الظروف الاقتصادية مع الظروف السكانية وليس العكس، ولا سيما جعل السكان دلالة للاقتصاد في المجتمع[21].

الموقف الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن النية المعلنة لتلك السياسات عادة ما تكون تحسين نوعية الحياة انسجاما مع الموارد المتاحة للدولة، من القضايا التي استأثرت لفترات طويلة بانتباه الباحثين والمعنيين بمستوى الاقتصاد الكلي هي مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر، فمن الباحثين من يرى أن النمو السكاني عامل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الاقتصاد سيما الدخل الاقتصادي للمجتمعات

فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والاقتصادية والطبيعية[٢٢].

وأكدت وثيقة عمل المؤتمر الدولي للسكان على العلاقة بين السكان والاقتصاد وخط الفقر هي علاقة متبادلة ومتعاضدة فتؤكد أن أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة على أن الأنشطة اليومية لجميع السكان والمجتمعات المحلية والبلدان ترتبط بالتغير السكاني ومستويات استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعة، وهناك اتفاق دولي على استمرار انتشار الفقر على نطاق واسع فضلا عن أوجه الجور الاجتماعية الخطيرة والقائمة على نوع الجنس، والتي لها أثر كبير في البارامترات الديموغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم وهناك اتفاق عام على أن أنماط التنمية غير المستدامة لا تفتأ تسهم في الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية وتدهور البيئة فضلا عن زيادة التنمية الاجتماعية يقترن بالنتائج السالفة الذكر للبارامترات الديموغرافية[٢٣]، وجاءت السياسات السكانية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة والحد منها والتي تظهر في المجتمعات نتيجة الزيارة السريعة في السكان وتكون أمامها تحدي وتهيئة الجهود لتنمية مواردها الاقتصادية مع أخذها في الاعتبار زيادة مستوى المعيشة لسكانها لا سيما الأغلبية التي تعيش ظروفا يصعب أن توفر ضرورات الحياة الأساسية ويصدق هذا الوضع حقاً عندما تفوق الزيادة في السكان النمو الاقتصادي والتنمية في هذه البلدان[٢٤].

وغني عن البيان والتوضيح أن زيادة السكان في الكثير من الدول يعيق النمو الاقتصادي المتوازن اذ يشكل تحديا كبيرا للتنمية الاجتماعية ويقلل من قدرة الدول المعينة على خلق ما يحتاجه السكان فيها من الوظائف وتلبية متطلبات العمل المتزايدة وتحسين مستوى معيشتهم مما يؤثر في تقليص الأداء الاقتصادي وعدم توسع الاقتصاد بالسرعة المطلوبة وتراجع مستوى المعيشة بشكل عام، وظواهر اجتماعية سلبية أخرى متصلة بالمعضلة الديموغرافية (النمو السكاني) منها تكدس الناس في المدن وازدحامها وتلوثها، ضالةالخدمات المجتمعية للسكان فيها فضلا عن أزمة السكن أدى إلى ظهور مدن الصفيح، وارتفاع الجريمة والإرهاب وتعدد مظاهر العنف والتطرف وغيرها من المظاهر السلبية[٢٥]، أما بخصوص اتجاهات النمو السكاني فتختلف اتجاهات النمو السكاني اختلاف الظروف المحيطة بالسكان، ومن المعروف أن هناك ثلاث اتجاهات سكانية مختلفة تسود عالمنا، وهذه الاتجاهات تعتبر محصلة للعناصر السكانية المتمثلة (الإنجاب، الوفاة،والهجرة) وبدورها تؤثر هذه العناصر بدرجات متفاوتة ومختلفة في معدلات النمو السكاني والبناء الديموغرافي للمجتمع، وأكثر من ذلك ارتبطت التغيرات الديموغرافية مباشرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع[٢٦].

وأهم اتجاهات النمو السكاني في العالم هي :

أولا: اتجاه السكان نحو النمو والتزايد.

يتمثل هذا الاتجاه في النمو السكاني السريع الملحوظ في السنوات الأخيرة في

العالم، حيث تضاعفت أعداد ومعدلات السكان من حوالى (٢.٥) مليار نسمة في عام ١٩٥٠ الى أكثر من (٦) بلايين عام ١٩٩٩، ما جعل القرن العشرين لا نظير له في النمو السكاني، وطبقاً للتقديرات والاحتمالات المستقبلية سيتجاوز حجم السكان (٧) مليارات في عام ٢٠١٤، بالتالي ستتصارع الحكومات لتوفير أساسيات الحياة سيما المأوى والخدمات الصحية والتعليمية لسكانها[٢٧]، ومن المتوقع أن تساهم ثمانية دول تحديداً في نصف الانفجار السكاني المتوقع بين عامي (٢٠٠٥ ـ ٢٠٥٠) وأهم هذه الدول هي الهند، باكستان، نيجيريا، بنغلادش، أوغندا، أثيوبيا، الصين وتواجه هذه البلدان التي تتميز بالزيادة والنمو السريع في حجم السكان مشاكل (اجتماعية، واقتصادية) طاحنة وهي في مواجهة لتهيئة الجهود والموارد لتنمية مواردها الاقتصادية وزيادة المستويات المعيشية لسكانها الذين يعانون أقسى الظروف المعيشية في سد متطلبات حياتهم[٢٨].

ثانيا: اتجاه السكان نحو الانخفاض.

يتمثل ثاني الاتجاهات السكانية في بطء النمو في حجم السكان والذي تميز بدرجة أو بحالة من الثبات والذي قد يؤدي إلى الانخفاض في معدلات السكان على المدى الطويل وهذا الاتجاه يسود في كل من (غرب وشمال أوروبا، وشمال أمريكا، واستراليا، ونيوزلندا) إذ ينخفض معدلات الوفيات بانخفاض معدلات الخصوبة ولكنه انخفاض بطء الى الحد الذي يسجل فيه الفارق بين معدلات المواليد والوفيات فارقا طفيفا للغاية[٢٩].

ثالثا: اتجاه السكان نحو التردد بين الانخفاض والزيادة.

نجد أن النمو السكاني في ظل هذا الاتجاه لا يسير على نحو منتظم فأحيانا قد يتميز بالارتفاع وأحيانا أخرى يتجه نحو الانخفاض وذلك حسب الظروف التي تسود المجتمع، وينتشر هذا النمط في (أفريقيا الوسطى) وفي بعض (جزر المحيط الباسيفيكي) وفي بعض المناطق من (آسيا) ويتميز بمعدل مواليد مرتفع للغاية يتراوح بين (٤٠ ـ ٥٠) في الألف كما يتميز بمعدل مساو ومرتفع من الوفيات نتيجة (للطاعون والاضطرابات والمجاعات) ويلاحظ أن مثل هذا النوع والاتجاه سرعان ما يختفي مع تطور وتقدم الطب والعلوم الصحية بين السكان[٣٠].

الفصل الثالث: أبعاد فاعلية التشريعات السكانية والتحديات التي تواجهها.

أولا: أبعاد فاعلية التشريعات السكانية.

ثمة سياسة سكانية متبعة في معظم دول العالم منها ما هو معلن ومحدد ومنها ما هو غير محدد أو معلن أو رسمي وتختلف أهداف السياسة السكانية من دولة إلى أخرى، كما أن هناك فروق في مستوى ووضع وتنفيذ السياسة السكانية والنشاطات المرتبطة بها، والسؤال هنا ما مدى فاعلية وأبعاد السياسات السكانية على سلوك السكان في المجتمعات؟ هناك عدد من المؤشرات تدلنا على فاعلية السياسات السكانية ومستوى تأثيرها من خلال فترة زمنية محددة (فترة تطبيق السياسة

السكانية) ومن هذه المؤشرات:

١. أبعاد السياسات السكانية في معدلات الوفيات.

يقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات خلال سنة كاملة إلى عدد السكان في منتصف هذه السنة، ويرتبط هذا المؤشر بعدد من العوامل التي لها دورها الفعال كـ(العناية الصحية، وكمية ونوعية الغذاء، ومستويات التعليم لدى السكان) وتؤدي هذه العوامل إلى خفض معدل وفيات الأطفال وتباينه من مجتمع إلى آخر، ويمكن اعتبار هذا المعدل كمؤشر لفعالية السياسة السكانية[٣١].

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة لوحظ تراجع مؤشر ومعدلات الوفيات الأمر الذي يعكس تأثير وأبعاد السياسات السكانية التي تسعى إلى تحسين الأحوال الصحية سيما العناية بصحة الأم والطفل، الذي يعكس جودة وفاعلية السياسات السكانية، وبالرغم من تراجع معدلات الوفيات في الكثير من الدول العربية، إلا أن هذه المعدلات تعد مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الأمر الذي يدل على زيادة مستوى فاعلية وأبعاد السياسات السكانية لا سيما ما يتعلق منها بالجوانب الصحية والغذائية بصورة عامة[٣٢].

٢. أبعاد السياسات السكانية في معدلات المواليد.

من الملاحظ في مختلف الدول المتشابهة والمختلفة في سياساتها السكانية تراجعا ملحوظا في معدلات المواليد، الأمر الذي يدل أن هناك عوامل أخرى غير السياسة السكانية تؤثر على معدلات المواليد الى جانب هذه السياسات وفي أحيان كثيرة ورغم توجهات السياسة السكانية نلاحظ تباين النتائج في رفع أو خفض معدلات المواليد وهذا يدل على تأثير السياسات السكانية إلى جانب عوامل اخرى تتمثل بـ(عوامل اجتماعية، وعوامل ثقافية، وأخيراً عوامل اقتصادية).

٣. أبعاد السياسات السكانية في معدلات النمو السكاني.

إن الهدف الرئيسي للسياسة السكانية هو خفض أو زيادة أو ثبات معدل النمو السكاني، وهكذا نجد أن معدلات النمو السكاني واتجاهات التغير فيها تعد من المؤشرات الرئيسية التي توضح لنا كفاية السياسات السكانية وفاعليتها، ولو توافقت اتجاهات تغير معدل النمو السكاني في كل دولة مع اتجاهات سياساتها السكانية فإن هذا التوافق يؤكد لنا التأثير الكبير للسياسات السكانية على هذا المؤشر وكفايته والعكس صحيح إذا اختلفت اتجاهات تغير معدلات النمو السكاني مع اتجاهات السياسة السكانية فذلك يوضح لنا عدم كفاية السياسة السكاني.

ثانيا: التحديات التي تواجهها التشريعات السكانية.

على الرغم من أن التشريعات السكانية تعد جزءاً مكملا للتنمية الشاملة إلا أن مدى فاعلية هذه التشريعات والبرامج ما تزال نقطة تساؤل شديد فالافتراض الأساسي لكثير من مخططي البرامج السكانية هو في كون أعضائه من مجتمعات تقليدية يرغبون في قيام أسر

صغيرة لكن في حالة غياب المعرفة في تنفيذها فإنها تبقى عاجزة في التعبير عن هذه الرغبة وتزيد من تأزم النمو السريع للسكان[٣٣].

فلا يزال العالم بعيداً جداً عن الإيفاء بالاحتياجات من المواد والتي قدرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ بأن برامج السكان والتنمية والصحة الإنجابية في البلدان الأقل نموا والبلدان التي في طور التحول نحو اقتصاد السوق كبلدان (أوروبا الشرقية) تكلف سنويا ما يقارب (١٧) مليار دولار مع حلول عام (٢٠٠٠) وحوالى (٢٢) مليار دولار بحلول عام (٢٠١٥) ولقد تضمنت تقديرات كلفة عام (٢٠٠٠) ما مقداره (١٠,٢) مليار دولار لبرامج تنظيم الأسرة أي حوالى (ضعف ما تم إنفاقه في عقد التسعينات)، و(٦,٣) مليار دولار لمجالات الصحة الإنجابية الأخرى كـ(الرعاية قبل الولادة وأثناءها علاوة على مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة المناعة المكتسبة والالتهابات الأخرى المنقولة جنسيا)[٣٤].

من جانب آخر فلا بد من ضرورة إعادة تنظيم المؤسسات الاجتماعية كأساس في تنفيذ هذه التشريعات سواء (التشريعات المشجعة للإنجاب، أو التشريعات المعارضة للإنجاب) لقد كان لإعادة البناء الاجتماعي دوراً بارزاً في تحقيق ورسم النجاح الكامل للتشريعات السكانية لا سيما في (الصين) متمثلا بالإسراع في تحسين وضع المرأة من خلال القوانين المتحكمة بالزواج والطلاق والتعليم والعمل وعدالة التوزيع في الموارد وفرص العمل في داخل المجتمعات، وتبرز المشكلة أيضاً في إقناع السكان عامة والحكومات بشكل خاص بالسلوك الإنجابي للمرأة الذي له تأثير حقيقي جداً على الأقل في المجتمع فلم تشهد الدول النامية ثورة في الحد من نمو السكان، لإنجاح أي سياسة وتشريع سكاني كانت في أي مجتمع سكاني لا بد من توفير المناخ الملائم لها فالبيئة الخصبة هي التي تعكس نجاحات التشريعات السكانية والبرامج السكانية، فالعوامل الاقتصادية تعد إحدى أهم مقومات نجاح التشريعات السكانية فالدعم المالي لهذه البرامج من جانب وتوفير الحوافز والمكافآت المالية للسكان عنصر هام جداً في نجاح هذه التشريعات.

أما من الجانب الاجتماعي فالبيئة الاجتماعية التي يسكنها السكان وطبيعة العادات والتقاليد السائدة في المجتمعات، إلى جانب الرعاية الصحية وتوفير المستلزمات الصحية لتطبيق هذه البرامج وتوعية المرأة وتعليمها من المقومات الرئيسية لإنجاح التشريعات والبرامج السكانية في أي مجتمع.

الخلاصة

مما تقدم نجد أن كل سياسة أو تشريع سكاني يجب أن يبنى على حقائق المجتمع فضلا عن نوع ما من نظرية تفسيرية فإذا لم تقم السياسة السكانية إلا على أفضلية بلوغ هدف ديموغرافي خاص معين مثل مجتمع متوقف أو يسير في طريق النمو فإننا نتعرض لخطر السباحة ضد التيار وهذا يعني ان كل سياسة سكانية يجب أن ترتبط بالحركات والاتجاهات الديموغرافية القائمة، بدلا من أن يحاول السير على خلاف هذه الاتجاهات.

وبما أننا نعيش في مجتمعات محدودة القدرة على استيعاب السكان وأنها محدودة القدرة على توفير احتياجات الأعداد المتزايدة والمتدفقة إليها في كل ثانية من

ثواني الليل أو النهار إذا كان هذا هو الحال كما تثبته الدراسات والإحصائيات فقد وجب اذن أن ننظر إلى المستقبل نظرة جدية في مستقبل السكان في مجتمعات عاجزة عن توفير متطلباتها الحياتية في رسم وسن تشريعات سكانية تتوافق مع الواقع الاجتماعي للسكان هدفها تحقيق الموازنة بين حجم السكان وطبيعة الموارد المتاحة في المجتمع سواء في سن تشريعات مشجعة أو معارضة للإنجاب وهذا ما حققته بعض المجتمعات والتي تسعى لتحقيقها مجتمعات أخرى.

❋ ❋ ❋



المصادر:

المصادر العربية

أولا: الكتب

١ - منصور الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ١٩٨٥.

٢ - يونس حمادي الحديثي، مبادئ علم الديموغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٥.

٣ - سميح مسعود، معضلة النمو السكاني في الوطن العربي، بدون مكان طبع، ٢٠٠٧.

٤ - طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٠.

٥ - عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في عالم السكان، دار المعارف، بغداد، ٢٠٠٠.

٦ - علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط٢، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٩.

٧ - مايكل ألبرت، السكان، ترجمة: د. مصطفى أحمد، دار المعرفة للطبع والنشر، مصر، ١٩٩٩.

ثانيا: الدوريات والمجلات

١- فراس عباس فاضل، ضبط النسل عند المرأة، مجلة آداب الرافدين، العدد ٤٨، ٢٠٠٨.

٢ - لوري س. اشفورد، سياسات سكانية جديدة - دفع صحة المرأة وحقوقها قدما، النشرة السكانية، العدد(١)، المجلد (٥٦) الأردن، ٢٠٠١.

٣ - مايكل ماير، شح الولادات، NEWS WEEK، باللغة العربية، العدد ٢٢٥، اكتوبر، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤.

٤ - ــــ، البشر القادمون: من سيكونون؟ وأين؟ الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر، العدد ١٠٥٠٨، ٢٠٠٧.

٥ - ــــ، مجلة العربي الحر، ٩ مليارات نسمة تعداد سكان العالم عام (٢٠٥٠)، ٢٠٠٧.

ثالثاً: المطبوعات الحكومية

٨ - الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (القاهرة)، ١٩٩٤.

٩ - جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣١٧٩) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧.

١٠ - الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، العراق، ١٩٨٦.

رابعا: الاطاريح والرسائل الجامعية

١ - فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال - دراسة اجتماعية -، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، الموصل، ٢٠٠٣.

خامسا: الانترنت

١ ـ هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، مجلة الطريق، ٢٠٠٧، ص١.
org.www.Iraqcp.

٢ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مؤتمر الاسكوا، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢.
www.ESCWA.ORG

المصادر الأجنبية

1 - Berenson. B, Population Policy in Developed Countries, MG. Grow-Hill, New York 1974.

2 - Central Agency of Public Mobilization & Statistics Population & Development 1973. P: 345

3 - Devid Bloom and Others. Population Dynamics and Economic, Growth: The Great Debate Revisited, CAER discussion Papers, November, 1999, P.12

4 - India National Population Policy 2000, New Delhi, minstary of health and Family Welfare, 2000.

5 - U.N, Word Population Trends and Policies, 1979, VOL II, 1980.

6 - UNFPA. The State of World Population – 1999. New York. UNFPA, 1999.

* * *



الهوامش:

(١) يونس حمادي الحديثي، مبادئ علم الديموغرافية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٨٥، ص٣٨٥.

(٢) منصور الراوي، دراسات في السكان والتنمية في العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٢٢.

(٣) لوري س. اشفورد، سياسات سكانية جديدة. دفع صحة المرأة وحقوقها قدما، النشرة السكانية، العدد(١)، المجلد (٥٦) الأردن، ٢٠٠١، ص٣.

(٤) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافيا، مصدر سابق، ص٣٨٧.

(٥) Berenson. B, Population Policy in Developed Countries, MG. Grow- Hill, New York. 1974, p:6

(٦) U.N, World Population Trends and Policies, 19979, VOL II, 1980, P:22.

(٧) هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، مجلة الطريق، ٢٠٠٧، ص١.
org.www.Iraqcp

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مؤتمر الاسكوا، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢.
www.ESCWA.ORG

(٩) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، ط٢، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٩، ص٣١٥.

(١٠) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، وزارة التعليم والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠٠، ص٢٠١-٢٠٣.

(١١) الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، العراق، ١٩٨٦. ص٤.

(١٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد (٣١٧٩) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧.

(١٣) فراس عباس فاضل، ضبط النسل عند المرأة، مجلة آداب الرافدين، العدد٤٦، ٢٠٠٧، ص٣٤.

(١٤) هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، مصدر سابق، ص٢.

(١٥) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص٣١٩.

(١٦) India National Population Policy 2000, New Delhi, minstary of health and family Welfare, 2000. P:3.

(١٧) لوري س. اشفورد، سياسات سكانية جديدة دفع صحة المرأة وحقوقها قدما، مصدر سابق، ص٣٦.

(١٨) مايكل ألبرت، السكان، ترجمة: د. مصطفى أحمد، دار المعرفة للطبع والنشر، مصر، ١٩٩٩، ص٢.

(١٩) مايكل ماير، شح الولادات، NEWS WEEK، باللغة العربية، العدد ٢٢٥، اكتوبر، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص٤٦.

(٢٠) مايكل ألبرت، السكان، مصدر سابق، ص٤.

(٢١) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص٣٠٥.

(٢٢) Devid Bloom and Others. Population Dynamics and Economic, Growth: The Great Debate Revisited, CAER discussion Papers, November, 1999, P.12

(٢٣) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، (القاهرة)، ١٩٩٤، ص١٧.

(٢٤) Central Agency of Public Mobilization & Statistics Population & Development 1973. P: 345

(٢٥) سميح مسعود، معضلة النمو السكاني في الوطن العربي، بدون مكان طبع، ٢٠٠٧، ص٢.

(٢٦) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص٢١٠.

(٢٧) ـ، البشر القادمون: من سيكونون. وأين؟ الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر، العدد ١٠٥٠٨، ٢٠٠٧، ص٣.

(٢٨) ـــ، مجلة العربي الحر، ٩ مليارات نسمة تعداد سكان العالم عام (٢٠٥٠)، ٢٠٠٧، ص٢.

(٢٩) عبد الحميد لطفي، وحسن الساعاتي، دراسات في علم السكان، دار المعارف، بمصر ١٩٧٧، ص٢٠.

(٣٠) علي عبد الرزاق الجلبي، علم اجتماع السكان، مصدر سابق، ص ٣١١.

(٣١) فراس عباس فاضل البياتي، وفيات الأطفال ـ دراسة اجتماعية ـ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، الموصل، ٢٠٠٣، ص٥٨.

(٣٢) مايكل ماير، شح الولادات، مصدر سابق، ص٤٠.

(٣٣) طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مصدر سابق، ص٤٣٠.

(٣٤) UNFPA. The State of World Population – 1999. New York. UNFPA, 1999. P.5.

* * *

